**الإجابة النموذجية لمقياس القانون البنكي ماستر قانون عام اقتصادي**

**السؤال:**تكلم عن مراحل التطور التاريخي للقانون البنكي الجزائري مبرزا الإصلاحات التي عرفها القطاع المصرفي .

**الإجابة**

مرّ النظام المصرفي الجزائري بعدة مراحل، تتمثل فيما يلي :

**المرحلة الأولى -إرساء نظام مصرفي جديد**

عرفت هذه المرحلة عدة أوضاع أهمها ما يلي:

**1-تكريس تسيير مصرفي ذاتي :**

تم من خلاله تأسيس شبكة مصرفية تخضع للسيادة الوطنية لتحل محل النظام المصرفي الاستعماري فصدر الأمر 62-15 القاضي بتمديد محل النظام المصرفي الاستعماري فصدر الأمر رقم 62-5 القاضي بتمديد العمل بالقوانين الفرنسية ما لم يتعارض منها مع السيادة الوطنية وقد تم الاعتماد على المؤسسات المصرفية التالية :

أ- **البنك المركزي** : أشيء بموجب القانون الفرنسي المؤرخ في 04 أوت 1851 وبعد استقلال الجزائر تم تأسيسه بموجب القانون رقم 62-144 الذي نظم هياكله وحدد مهامه ،من بين ما كلف به إصدار النقود ومراقبة السياسة الائتمانية في الدولة إلى جانب مراقبة الكتلة النقدية إلى جانب توجيه القروض وتنظيمها .

ب-**الصندوق الجزائري للتنمية** :تم تأسيسه بموجب القانون رقم 36-165 الصادر في 07 ماي 1963 ،الذي حدد نظامه القانوني واعتبره مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي ،مسؤولة عن المساهمة في تمويل الاستثمارات المنتجة وتنفيذ خطط وبرامج الاستثمار بهدف تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية تم تعديل نظامه بموجب المرسوم رقم 71-47 حيث أصبح يحمل اسم البنك الجزائري للتنمية متخصص في التنمية .

ت-**الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط** :تم تأسيسه بموجب القانون 64-277 كلف ببعض العمليات المصرفية مثل التدخل لتسهيل التمويل لبناء السكن خاصة في اطار برامج السكنى القروية التي تنفذها أو تشرف على تنفيذها الجماعات المحلية ...

**2-تأميم البنوك التجارية الأجنبية**

تم من خلالها نقل ملكية القطاع المصرفي الموروث عن النظام الاستعماري إلى القطاع العام بتحويل العديد من البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية إلى وطنية ومن بين هذه المؤسسات الجزائرية المستجدة ما يلي :

أ- **البنك الوطني الجزائري** : انشيء بموجب الأمر 66-178 وهو عبارة عن بنك الودائع في شكل شركة وطنية يسري عليها قانون أساسي محدد ،

ب-**القرض الشعبي الجزائري** :انشيء بموجب الأمر رقم 66-366 كشركة وطنية مصرفية ،له صفة بنك للإيداع مكلف بالقيام بجميع العمليات المصرفية بما فيها منح القروض .

ت-**بنك الجزائر الخارجي** :تأسس بموجب الأمر رقم 67-204 وهو شركة وطنية وبنك للإيداع يخضع لقانون أساسي خاص به وللتشريع الخاص بالبنوك والقانون التجاري .هدفه الرئيسي تسهيل وتنمية العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الدول الأجنبية في نطاق التخطيط الوطني .أسندت له مهمة منح قروض الاستيراد .

**3-إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية :**

هي عملية تغيير مدروسة باشرتها الدولة بداية الثمانينات ومن بين الهياكل التي تم إنشاؤها :

**أ-بنك الفلاحة والتنمية الريفية** :تأسس بموجب المرسوم 82-106 كما تدل عليه تسميته أوكلت إليه مهمة تمويل هياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل العمليات المتعلقة بالقطاع بما فيها أنشطة الصناعات الفلاحية والتنظيمية وكل العمليات المتعلقة بالقطاع .

**ب-بنك التنمية المحلية** :انشيء بموجب المرسوم رقم 85-85 كمصرف إبداع واستثمار مكلف بتمويل الاستثمارات المخططة من الجماعات المحلية ومنح القروض .

**المرحلة الثانية :الإصلاحات الاقتصادية**

مرت هذه المرحلة بما يلي :

**1-تخصيص تأطير عام للمصارف** :من خلال إصدار القانون رقم 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقروض المحدد لمفهوم المنظومة المصرفية كأداة تطبيق سياسة الحكومة في مجال جمع الموارد وترقية الادخار وترقية الاقتصاد .إلى جانب نظام القرض من خلال التعريف به ومجالاته والعلاقات بين الزبائن والمؤسسات العمومية .

**2-الانفتاح الاقتصادي** :من خلال صدور القانون رقم **90-10** المتعلق بالنقد والقرض الذي تطلبه الوضع الاقتصادي السائد آنذاك بالتحرر الإداري من التدخل في القطاع المصرفي وتشجيعه فتح المجال لإنشاء بنوك ومؤسسات مالية خاصة ومتحررة ،كما قام بتنظيم مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية

،وسن مختلف التدابير الوقائية والعقابية للسياسة النقدية والمصرفية بغية سد الفراغ القانوني السابق بإصدار تنظيم متماسك وارد في مجموعة واحدة مع فرض الاستقلالية للمؤسسات المالية والمصفية .

**3-تقويم المنظومة المالية والمصرفية** :بإصدار الأمر رقم **03-11** المتعلق بالنقد والقرض بعد أن أصبح التنظيم السابق لا يتفاعل مع المتغيرات التي تسيطر على الساحة العالمية وتنعكس سلبا أو إيجابا على الاقتصاد الوطني لذلك قام المشرع بإعادة تكييف أحكام هذا القانون وأحدث عليه جملة من التغييرات من ذلك توسيع صلاحيات بنك الجزائر وتعزيز التشاور بينه وبين الحكومة في المجال المالي والمصرفي .

4-**مرحلة عصرنة النظام المصرفي** :تأكدت بإصدار القانون النقدي والمصرفي سنة 2023 الذي سنعتمد عليه في المحاضرات ،أدخل هذا القانون مجموعة من الانضباطات على الساحة المالية في الجزائر والاتجاه نحو ترقية النظام المصرفي كما قام بتعديل بعض القواعد وتكريس بعض الأنظمة المنتشرة في العالم أهمها البنوك الإسلامية ،البنوك الرقمية ،البنوك الاستثمارية إلى جانب مكاتب الصرف واعتماد العملة الرقمية والتمويل الأخضر وغيرها من الإصلاحات التي تستدعي كذلك تحديثا ومراجعة كبيرة لأنظمة بنك الجزائر الصادرة من قبل.